المحور الخامس: التحول الديمقراطي في إفريقيا بين النجاح، الاخفاق والتحدي.

لقد عززت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية، بيد انها افضت في أحد جوانبها إلى الصراعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات. وبينما ارتفعت وتيرة عمليات التحول الديمقراطي في الألفية الجديدة، فإن صناديق الاقتراع قد فاقت في أحيان كثيرة الانقلابات العسكرية من حيث عمليات العنف والدمار المصاحبة لها.

أولا: أكثر نماذج التحول الديمقراطي نجاحًا في إفريقيا. بينما حققت بعض الدول نجاحًا مطَّردًا في الدمقرطة بالانتخابات لم يحظ كثير من الدول الأخرى بهذا القدر من النجاح. وتعد تجارب دول غانا ونيجيريا وزامبيا والسنغال أكثر الحالات نجاحًا؛ فعلى سبيل المثال، في غانا بالرغم من الانتخابات التأسيسية، والتي أُجريت عام 1992، حققت الدولة قفزات كبيرة في التحول الديمقراطي. وتعتبر عناصر انتظام الانتخابات والحرية والعدل والدرجة العالية من التنافس والمصداقية وسلامة أجوائها أهم عناصر نجاح التحول. وفي مقدمة ذلك كله، فإن انتصار الحزب بأعلى الأصوات عادة ما يكون بفارق بسيط عن نسبة الحزب الذي يحل ثانيًا، كما أن توزيع مقاعد البرلمان يكون بالتساوي تقريبًا بين الحزبين الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الحكم يتم بشكل منتظم بحيث استطاعت أحزاب المعارضة الفوز في الانتخابات ثلاث مرات في أعوام (2000، 2008، 2016). وإنه لأمر يدعو للإعجاب أن هذا التبادل للحُكم شهد خسارة الرئيس الحالي عام 2016 وهي ظاهرة نادره الحدوث في الديمقراطيات الإفريقية.

أما بخصوص الحالة النيجيرية، فقد كانت مختلفة نسبيًّا: فبينما تميزت بالتنظيم غير الفعال للعمليات الانتخابية تبلورت بأشكال عديدة من الفساد الانتخابي مثل تزوير سجلات الناخبين وفقدان الديمقراطية داخل الحزب واقتلاع وتعبئة صناديق الاقتراع والتزوير الصريح للنتائج واستعمال العنف الشديد خلال جميع مراحل الانتخابات، فإن مجموعة من الإصلاحات الانتخابية أدت إلى تعزيز الاستقلالية والقدرات الإدارية الخاصة بالهيئات الإدارية للانتخابات والمجلس الوطني المستقل للانتخابات. وقد أدت هذه العوامل بالإضافة

إلى عوامل أخرى سيتم شرحها لاحقًا إلى تحسينات منتظمة في الجو الانتخابي العام للدولة. ووصلت النزعة الإيجابية للانتخابات ذروتها عام 2015 ليس بتبادل السلطة فحسب بل الأكثر أهمية، الهزيمة الانتخابية للرئيس الحالي في حينها، جودلاك جوناثان. وكانت كلتا الحادثتين غير مسبوقتين في تاريخ الانتخابات في نيجيريا.

وفي العديد من الدول الأخرى مثل ليبيريا والسنغال وزامبيا، تعتبر الانتخابات المنتظمة ودرجة التنافس المرتفعة وتدوير السلطة وخسارة الرؤساء القائمين بعض أهم سمات التطور الديمقراطي. وتأخذ درجة الكمال الكبير أشكالًا عدة؛ فعلى سبيل المثال في ليبيريا والسنغال لم يظهر فائز خلال الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عامي 2012، 2018 على التوالي. كما أدى كلا الاستحقاقين الانتخابيين إلى تبادل للسلطة وهزيمة الحزب الحاكم. وفي حالة السنغال، فقد أدت انتخابات عام 2012 إلى هزيمة الرئيس الحاكم، عبد الله واد، أمام ماكي صال، من حزب التحالف الجمهوري. وفي حالة زامبيا، فقد فاز مايكل ساتا على الرئيس الحاكم، روبيا باندا، خلال الانتخابات الرئاسية عام 2011.

إلا أن التحولات الديمقراطية لم تأخذ منحى مشابهًا في حالات عديدة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في حالات الدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، وخاصة مصر وليبيا وتونس. ففي معظم هذه الحالات، كانت مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم خنقها بوجود أنظمة سلطوية قديمة. وتتجلى الميول السلطوية في هذه الدول بطرق عديدة تشمل الديكتاتورية.

وقد نتجت عمَّا يُسمَّى بالربيع العربي آمال ببزوغ فجر الديمقراطية في هذه البلدان. وتعتبر هذه الآمال مفهومة بسبب أن هذه الانتفاضات جاءت من الأسفل وكانت تقودها الشعوب بشكل كبير من خلال أنشطة قطاعات واسعة من المجتمع. إلا أنه، وكما تم إيضاحه سابقًا، لا تؤدي الثورات دائمًا إلى تحولات ديمقراطية مستدامة، وتمثل مصر أكثر المقاربات توضيحًا لهذا الواقع.

أما في مصر، فإن انتخاب محمد مرسي تحت مظلة حزب العدالة والتنمية، التابع لحركة الإخوان المسلمين، لم يَرْقَ للتطلعات. على العكس، فقد أدى إلى الاستقطاب والعنف وإلى اغتصاب العسكر للسُّلطة تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي. وتُدُووِل الحديث بأن درجة القمع خلال حكم عبد الفتاح السيسي تجاوزت تلك التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس حسني مبارك وحتى أسلافه من حيث عدد المصريين الذين تم قتلهم أو جرحهم أو اعتقالهم أو إخفاؤهم منذ الانقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز عام 2013. وقد ورد أن العسكر قاموا بقتل ما يزيد عن 1000 مدني وسجن عشرات الآلاف الآخرين وقاموا بقمع الإعلام والمجتمع المدني.

أما الوضع في ليبيا، فهو أكثر سوءًا؛ إذ يبدو أن عزل معمر القذافي المدعوم غربيًّا، ومن ثَمَّ قَتْلُه، قد ولَّد نتائج عكسية؛ فإن مستوى التناقضات الحالية والتي تشمل التجزئة غير المسبوقة وتدمير المؤسسات السياسية وانتشار الأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى جو عدم الاستقرار السائد والمتصف بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان كانت عناصر أدت جميعًا إلى فشل الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم والدمقرطة. ورغم أن التجربة التونسية تعتبر بشكل عام أفضل حالًا من حيث توفير مساحة أكبر من النشاط السياسي إلا أنه لا يزال هناك قلق حول جودة التحول. وبالمجمل، فإن دُووركن يلخِّص التحديات التي تواجهها هذه الدول كالتالي: "يبدو أن التحولات السياسية في شمال إفريقيا تترنح، ويبدو أن هذه المراحل المبكرة للديمقراطية السياسية الحالية تُظهر مخاطر المنافسة السياسية وليس فوائدها فحسب. فقد أوجدت الثورات الآمال بأن هذه الدول تستطيع بناء أنظمة سياسية تجلب الوحدة الوطنية عبر مشاركة جميع مواطنيها إلا أن التطورات خلال الأشهر القليلة الماضية في هذه الدول الثلاث جعل هذه الطموحات تبدو بعيدة المنال.

ثانيا: تفسير نجاحات وإخفاقات التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. يمكن تفسير نجاح التحولات الديمقراطية في الحالات المذكورة من خلال عوامل عدة تشمل استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية والتنسيق بين أطراف المعارضة والإصرار المتنامي للمواطنين

والاستخدام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة والدور الداعم للمجتمع الدولي... إلخ.

مكَّن استقلال لجان الانتخابات في غانا، ومؤخرًا في نيجيريا، من بسط درجة معقولة من السلطة على دورات الانتخابات وإجراءاتها. وقد دعمت سلسلة من مبادرات الإصلاح الانتخابي درجة المهنية والقدرات الإدارية والفاعلية الخاصة بلجان الإدارة الانتخابية في كلا البلدين. فعلى سبيل المثال، كانت عملية تطبيق التوصيات المهمة لتقرير لجنة الإصلاح الانتخابي للقاضي أويس ذات صلة وثيقة بالحالة النيجيرية. وفي غانا، فإن رئيس لجنة الانتخابات يُمنَح أمانًا على منصبه حسب القانون بحيث لا يستطيع الرئيس عزله من بعد تعيينه إلا نتيجة انتهاك واضح للدستور.

علاوة على ذلك، ففي معظم الحالات الناجحة والتي شهدت تبادلًا للسلطة و/أو هزيمة رئيس قائم على وجه الخصوص، فإن الصفة المشتركة بين هذه الحالات كان التنسيق الفعَّال بين أحزاب المعارضة. وقد كان هذا العامل ذا دلالة واضحة في الانتخابات العامة في نيجيريا عام 2015 حيث استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية أن تندمج وبالتالي أن تجمع مواردها وأن تنسق أنشطتها بشكل أفضل والذي أدى إلى نجاح انتخابي للمعارضة.

كما يُعتبر تصاعد درجة إصرار المواطنين عاملًا أساسيًّا لنجاح الديمقراطية في هذه البلدان؛ فلم يعد الناخبون راضين بالاقتراع فقط بل أيضًا أصبحوا يبدون اهتمامًا شديدًا بما سيحدث لأصواتهم الانتخابية. بعبارة أخرى، يريد المواطنون فعل كل ما يسمح به القانون لضمان أن أصواتهم سيكون لها أثر فعلي على عكس ما كان يحدث في الماضي وخاصة ما حدث في نيجيريا عام 2011. وهناك ثلاثة عوامل على الأقل أسهمت في هذا التطور.

- أولًا: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التي تكَرَّس وجودُها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية. ويعتبر مركز الديمقراطية

والتنمية ومؤسسة (CLEEN) والمبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم أمثلة مهمة في نيجيريا.

- ثانيًا: حدث ارتفاع كبير في مستوى الوصول إلى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في هذه الدول وقد أصبحت أدوات مثل الإنترنت والهاتف المحمول والفيسبوك وتويتر وسائل مهمة للحشد في هذه البلدان.
- وعلاوة على ذلك، فقد كان المجتمع الدولي مصدر دعم لعمليات الدمقرطة من خلال توفير الدعم التقني والمادي للجان الانتخابية في هذه الدول.

أما في شمال إفريقيا، فبعض هذه الظروف والقدرات إما مفقودة وإما شحيحة كما هو واضح في الإنجازات الديمقراطية المحدودة للدول الواقعة هناك. وعلى الأخص، فإن الإخفاقات الديمقراطية في دول عربية كمصر وليبيا وتونس لا يمكن فصلها عن الإرث الطويل للشمولية والدعائم الاقتصادية الضعيفة لهذه الدول وغياب الأفكار الواضحة لدى قادة الثورات وغياب آليات المحاسبة وتجزئة المعارضة...إلخ؛ فكون شمال إفريقيا يملك تاريخًا طويلًا من الحكم الشمولي هو أمر مفروغ منه في الأدبيات السياسية، وقد تحمَّل الناس، ولأسباب عديدة، التصرفات الديكتاتورية لهذه الأنظمة إلا أنه بينما استمرت "الشرعية الاقتصادية" للحكم الأحادي في التدهور بشدة إلى درجة أن تكلفة الحكم الأحادي لم تعد تساوي المكاسب الاقتصادية الضعيفة التي توفرها حكومات دول شمال إفريقيا، فقد أصبح اهتزاز دعائم تلك الأنظمة الديكتاتورية وشيكًا جدًّا. وقد حدث ذلك خلال الربيع العربي، عام 2011، وقد كان متوقعًا بأن ترنح الآمال المرتفعة التي وُضِعت على كاهل الثورة كمسار واعد للخروج من الفقر وعدم المساواة كان يعني أن الشعور بانعدام الرضى لدى الشعوب من "الديمقراطيات الجديدة" لم يكن ليتأجل كثيرًا ونتج عنه تجزئة متزايدة وغير مسبوقة للمجتمعات على أسس قبلية ودينية.

وقد أدى فشل بعض هذه الأنظمة الجديدة في تعزيز المساءلة، وخصوصًا بالتعاطي مع تركات عقود من الديكتاتورية من خلال مبادرات قضائية مرحلية، إلى تعقيد المشكلة. وقد

كان من الممكن لمثل هذه المبادرات أن تواجه انتهاكات قديمة لحقوق الإنسان والمعاناة المرتبطة بهذه الانتهاكات. ولكي نفهم أهمية هذا العامل بشكل أفضل يجدر بنا أن نلاحظ أن تميز التجربة التونسية يمكن تفسيره من خلال "الاستشارة المجتمعية الواسعة في قضية العدالة الانتقالية" والتي أدت إلى صياغة قانون للعدالة الانتقالية في هذه الدولة.

أما مصر وليبيا، فقد فشلا في هذا المجال. مع ذلك، فإنه يبدو أن الأحزاب المعارضة لم تتعلم أية دروس مهمة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى من القارة؛ فهذه الأحزاب تبقى مجزَّأة بشكل كبير وليست ذات فعالية بدون وحدة حقيقية؛ فالوحدة تعني القوة وقد تكون نقطة انطلاق جيدة.

ثالثا: التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي. إن المسارات والمآلات المحتملة لسياسات التحول الديمقراطي والتعددية في إفريقيا، منذ تسعينات القرن الماضي، يمكن النظر إليها وفق مجموعة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الآتية:

1. تسليع السياسة من قبل النخب الإفريقية: وهو ما يعني افتقار أفريقيا، فبرغم المكاسب التي تحققت في النصف الثاني من التسعينات دخلت إفريقيا الألفية الجديدة، وبها أكثر دول العالم فقرا. لقد كان معدل الدخل الفردي أقل مما كان عليه في الستينيات، ومن أبرز أمثلة فساد النخبة الحاكمة ظاهرة تأسيس عائلات حاكمة، وتورط أبناء الرؤساء في الفساد، كما أن كريم واد نجل الرئيس السنغالي السابق أودع السجن لتورطه في ممارسات فاسدة.
2. عسكرة السياسة واختلال مبدأ العلاقات المدنية العسكرية في الواقع الإفريقي: لاشك أن الاتجاه الحديث في دراسة "عسكرة السياسة" يربط بينها وبين إشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا وتحدياته، وهو ما ظهر جليا في خبرات دول الربيع العربي ومحاكاتها في نموذج بوركينافاسو.

لقد كان التحدي المطروح دائما يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن يتم تقويضها من قبل الجيش. لقد كان موقف الجيش في إفريقيا مختلطا

وملغزا في بعض الأحيان من عملية التحول الديمقراطي، وكثير من الدراسات الحديثة عن التحول الديموقراطي في إفريقيا تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية مساهمة الجيوش في التحول الديمقراطي.

3. تديين السياسة، وهو ما يعني تحدي نموذج الدولة العلمانية في الواقع الإفريقي: ارتبطت ظاهرة التحول الديمقراطي بظاهرة تنامي المرجعيات الدينية، وتزايدت أهمية الدين في الفضاء العام، كما هو الحال في دول مثل: نيجيريا، السنغال والسودان. والمثير للانتباه حقا أن معظم الروايات والتحليلات التي تتناول صعود خطر الراديكالية الإسلامية في إفريقيا، ومن بينها جماعة بوكوحرام، تميل إلى المنحى التبسيطي من خلال الربط بينها وبين تنظيم القاعدة، وهو ما يشكل مسوغا لتأطيرها في سياق منظومة الحرب العالمية على الإرهاب. على أن الرؤية المغايرة التي نطرحها هنا تحاول قراءة ظاهرة التطرف الفكري والديني في سياقها الإقليمي العام، فجماعة بوكوحرام المتشددة –مثلا– تجسد المظالم التاريخية للشمال النيجيري الذي يعاني ارتفاع معدلات الفقر بنسبة تزيد على 15% عن الجنوب.

وإذا كانت هذه الجماعة تسعى لإقامة دولة الخلافة في جميع أنحاء نيجيريا، فإنها تذكرنا بجماعة جيش الرب للمقاومة في أغندة، والتي تسعى لتطبيق الوصايا العشر في الكتاب المقدس، فالأمر لا يتعلق بتطرف ديني، ديني، إسلامي أو مسيحي بقدر ما يتعلق بفشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار.

4. هشاشة الدولة: تضم قائمة الدول الأكثر هشاشة في إفريقيا طبقا لتقديرات عام 2014 نحو 26 دولة، من بينها الصومال، ارتيريا، بورندي، وافريقيا الوسطى، تشاد ومالي.

الصراع العنيف الذي تشهده الدول الهشة يولد الانقسام الاجتماعي، ويعطل جهود التنمية، ويقف حائلا أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي ينتهي إلى مسار التسلطية وانتهاك حقوق الإنسان.

5. سياسات التهميش والافقار: من الملاحظ أن نهاية الحرب الباردة شهدت لبعض الوقت تراجعا متزايدا في اهتمام القوى التقليدية بإفريقيا في النظام الدولي، حيث بدأت فرنسا في تقليص وجودها في نطاقها الفرانكفوني الإفريقي. كما توجه الغرب صوب دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ولكن سرعان ما أدى الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا إلى عودة الاهتمام الغربي الاستراتيجي بهذه القارة، فقد أضحت البلدان الإفريقية موضوعا لأنماط جديدة ومتعددة من التدخل والصراع، وذلك من أجل النفوذ والحصول على الثروات، بين قوى قديمة، وأخرى جديدة صاعدة وكطامحة كالصين والهند.

ومن ثم تصبح القضية متمثلة في تهميش إفريقيا كما جرى في معارك التكالب الأول، بل أضحت موضوعات التكالب الثالث تعني مزيدا من ادماج إفريقيا في النظام الدولي، ومع ذلك فإن هذا الادماج يعني استمرار سياسة نهب الثروات الإفريقية على نحو ما أشار إليه "والتر رودني" بقوله: إن تنمية أوربا كانت على حساب افقار إفريقيا.